

مناقشات مع كتاب ..

التفسير المنسوب لابن عربي

لمحمد كركب

بقلم

الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الرزقي

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

بكلية أصول الدين بكرياض

مناقشات مع كتاب (التفسير المنسوب لابن عربي) لمحمد كركب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد : فقد اطلعت على مؤلف بعنوان (التفسير المنسوب لابن عربي) لمؤلفه محمد كركب ، وقد لاحظت على البحث ملاحظات علمية وأخطاء عقائدية لا يسعني السكوت عليها فرأيت نشرها لنعم الفائدة وليكون طالب العلم على حذر فيما يقرأ أو يكتب ،

والله المستول أن ينفع بها وأن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم وهو حسي ونعم الوكيل .

ذكر العيوب والمآخذ على كتاب - التفسير المنسوب لابن عربي - الذي ألفه محمد كركب .

١ - الأخطاء في العقيدة الاسلامية :

وذلك في مواضع من الكتاب .

الموضع الأول : اعتقاد الكاتب أن الحرب بين علي ومعاوية إنما هي ثورات بدافع السيطرة على السلطة .

قال الكاتب في ص ١٣ سطر ٤ ، ٥ ، ٦ « كان أول نزاع بين المسلمين على السلطة ادعاء كل فريق أنه أحق بالخلافة من غيره ، فقامت في المجتمع الإسلامي منذ مقتل عثمان رضي الله عنه ثورات بين العلويين والأمويين ، ثم بين الأمويين

والعباسيين ، وبين العباسيين والأمويين كذلك ، وكل هذه الحروب إنما قامت بدافع السيطرة على السلطة ومن هو أحق بها » ١ هـ .

أقول : والكاتب يقصد بقوله (منذ مقتل عثمان ثورات بين العلويين والأمويين) الحروب بين علي ومعاوية ، هكذا سماها ثورات بدافع السيطرة على السلطة ، وهذا يخالف معتقد أهل السنة والجماعة ، فإن معتقدهم الإمساك عما شجر بين الصحابة ، واعتقاد أنهم مجتهدون ووجوب موالاتهم ومحبتهم ،

قال أبو بكر بن العربي في كتابه العواصم من القواصم ط السلفية ص ١٧١ : « فهذه كلها أمور جرت على رسم النزاع ولم تخرج عن طريق من طرق الفقه ، ولا عدت سبيل الاجتهاد الذي يؤجر فيه المصيب عشرة والمخطيء أجراً واحداً » ١ هـ وقال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله في منهاج السنة ط بولاق ج ٢ ص ٢١٩ - ٢٢٠ « ولم يكن معاوية ممن يختار الحرب ابتداء ، بل كان من أشد الناس حرصاً على أن لا يكون قتال ، وكان غيره أحرص على القتال منه . . . ولهذا كان من مذهب أهل السنة الإمساك عما شجر بين الصحابة فإنه قد ثبت فضائلهم ووجبت موالاتهم ومحبتهم » ١ هـ .

وفي تاريخ الطبري ج ٥ ص ١٥٥ ط مصر ١٣٢٦ « عن سيف بن عمر التميمي عن أشياخه قالوا بقيت المدينة بعد قتل عثمان خمسة أيام وأميرها الفافقي بن حرب يلتمسون من يجيبهم إلى القيام بالأمر فلا يجدونه ، يأتي المصريون علياً فيختبئ عنهم ويلوذ بحيطان المدينة ، فإذا لقوه باعدهم وتبرأ منهم ومن مقاتلهم . ١ هـ .

وأخرج الطبري أيضاً ج ٥ ص ١٥٦ عن الشعبي قال : أتى الناس علياً وهو في سوق المدينة وقالوا له : ابسط يدك نبايعك قال : لا تعجلوا فإن عمر كان رجلاً مباركاً وقد أوصى بها شورى فأمهلوا يجتمع الناس ويتشاورون ، فارتد الناس عن علي إلى قوله — فعادوا إلى علي فبايعته العامة » ١ هـ .

ونقل الطبري آثاراً فيها أن علياً قال للناس : دعوني التمسوا غيري فقالوا : ننشدك الله ألا ترى الفتنة ألا تخاف الله . إلى آخره . ١ هـ

أبعد هذا يقال : إن الحرب بين علي ومعاوية ثورة بدافع السيطرة على السلطة سبحانه هذا بهتان عظيم

الموضع الثاني : جعل علم الكلام وعلم التنجيم من علوم أهل السنة .

قال الكاتب في ص ١٦ سطر ٤ - ٧ « أما جامعة القرويين في المغرب الأقصى فكانت تحافظ على مذاهب السنة وخصوصاً منها المذهب المالكي ، كانت تدرس الفقه وأصوله والتفسير والحديث وعلومهما وعلم القراءات والأدب وعلم الكلام والحساب والتجويد والخط والتنجيم وغير ذلك » ا هـ .

أقول : هكذا جعل علم الكلام من مذاهب أهم السنة ، والعلماء والأئمة ذموا المتكلمين وعلم الكلام كما سيأتي نقل بعض كلامهم .

وكذلك جعل علم التنجيم من مذاهب أهل السنة ، والواقع أنه من علوم السحرة والمنجمين كما قال صلى الله عليه وسلم : من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد رواه أبو داود وإسناده صحيح ولا يستثنى إلا علم التسيير الذي تعرف به فصول السنة وجهة القبلة والطرق ونحوها .

الموضع الثالث : نسبة قول أهل السنة الذي هو القول الحق إلى المعتزلة وهو القول بأن الإنسان هو الفاعل الحقيقي لما يصدر عنه من أعمال .

قال الكاتب في ص ٣١ سطر ٩ ، ١٠ : « كما كان يلحق تلامذته آراء المعتزلة التي تقول إن الإنسان هو الفاعل الحقيقي لما يصدر عنه من أعمال » ا هـ .

أقول : وهذا خطأ فإن هذا القول لأهل السنة وليس للمعتزلة ، فإن أهل السنة يرون أن الإنسان هو الفاعل حقيقة بإرادته واختياره ، وهو المباشر لأفعاله والكاسب لها ، وتنسب إليه حقيقة ويستحق عليها المدح والذم والثواب والعقاب ، فهو المصلي والصائم وهو السارق والزاني ، والله خلق العباد وخلق أعمالهم كما قال تعالى (والله خلقكم وما تعملون) فالعباد فاعلون حقيقة لمباشرتهم لها بإرادتهم واختيارهم ، فهي من الله خلقاً وإيجاداً وتقديراً ومن العبد تسبباً وفعلاً وكسباً كما قرر ذلك أهل العلم كشيخ الإسلام بن تيمية وغيره .

أما المعتزلة فإنهم يرون أن العباد خالقون لأفعالهم استقلالاً من دون الله طاعات ومعاصي ، وهذا معروف مقرر عند أهل العلم .

الموضع الرابع : اعتقاد أن أحكام الشريعة إنما تؤخذ من الروايات المتواترة دون روايات الآحاد .

قال الكاتب في ص ٤١ سطر ٨ ، ٩ : « وكانت أحكام الشريعة تؤخذ بالروايات المتواترة لا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات والاعتقادات » ١ هـ .

أقول : وهذا الاعتقاد يوافق الجهمية والمعتزلة والرافضة القائلين بأن الأخبار قسمان متواتر وآحاد ، فالمتواتر وإن كان قطعي السند لكنه قطعي الدلالة ، فإن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين ، ولهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات ، وأما أخبار الآحاد فلا تفيد العلم عندهم ولا يحتج بها من جهة سندها ولا من جهة متنها .

وهذا اعتقاد باطل ، فإن الأحكام في الشريعة تؤخذ من الروايات المتواترة ، وتؤخذ من روايات الآحاد إذا اتصل السند وكان الرواة عدولاً ضابطين ولم يكن الخبر شاذاً ولا معللاً ، وقد تلقت الأمة كتابي البخاري ومسلم بالقبول وليس فيهما من المتواتر إلا القليل ، فأكثر الأحكام في الشريعة إنما أخذت من أخبار الآحاد الصحيحة .

الموضع الخامس : تقسيم القرآن إلى متواتر وغير متواتر .

جعل الكاتب المبحث السادس في الفصل الأول من الباب الثالث بعنوان « التحريف لإنكار المتواتر من القرآن الكريم » ١٦٥ و ص ٢١٣ .

أقول : وهذا يفهم منه أن القرآن قسمان متواتر وغير متواتر مع أن القرآن كله متواتر بإجماع المسلمين .

الموضع السادس : تفسير وحدة الألوهية بتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات دون توحيد العبادة .

قال الكاتب في ص ٤٤ سطر ١ ، ٢ « لا يقصدون بوحدة الوجود وحدة الألوهية بأن الله واحد في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله ، وكل ما سواه مخلوق له ومخالف له » ١ هـ

قلت : تفسير الألوهية بإثبات الربوبية والأسماء والصفات فقط هذا هو المشهور عند كثير من أهل الكلام والنظر والتصوف يجعلون الغاية في التوحيد إثبات الرب

وإثبات عموم مشيئته وإرادته وخلقه لجميع الأشياء ، ويهملون توحيد الألوهية والعبادة الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه .

والحق أن الإله هو المعبود ، والألوهية العبودية كما قال ابن عباس فيما روى ابن جرير عنه قال : الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين ، ومعنى لا إله إلا الله : لا معبود بحق إلا الله ، ويدخل في ضمن توحيد الألوهية توحيد الأسماء والصفات وتوحيد الربوبية .

الموضع السابع : القول بأن كل ما يصدر عن الموجودات فهو من الله قول لأهل وحدة الوجود .

قال الكاتب في ص ٤٧ سطر ٢ ، ٣ ، ٤ : « يلزم من القول بوحدة الوجود أضرار دينية كثيرة منها : القول بأن كل ما يصدر عن الموجودات من أفعال وأقوال واعتقادات هي من الله حتى الشرك تعالى الله عن قولهم وفعلهم علواً كبيراً » ١ هـ .

قلت : وهذا القول مجمل يحتاج إلى تفصيل ، فإن أراد بقوله (هي من الله حتى الشرك) ، أن كل ما في الوجود مظاهر لتجلي الحق ، فما يصدر منها فهو من الله لأن الوجود واحد فهذا قول أهل وحدة الوجود .

وإن أراد أن كل ما يصدر عن الموجودات فهو من الله خلقاً وإيجاداً وتقديراً ومشية فهذا حق ، وهو الذي تدل عليه النصوص ، وهو قول أهل السنة والجماعة ، قال تعالى : (الله خالق كل شيء) وقال : (والله خلقكم وما تعملون) .

الموضع الثامن : اعتقاد أن الشيعة الجعفرية لا تطرف فيها ولا غلو ، وأنهم يوافقون أهل السنة في التوحيد . قال الكاتب في ص ٤٧ سطر ١ ، ٢ من أسفل :

« لما فيها من خروج عن التوحيد الذي يؤمن به إجماع أهل السنة وكثير من الفرق الأخرى التي لا تطرف فيها ولا غلو كالشيعة الجعفرية والزيدية » ١ هـ .

قلت : وهذا خطأ فإن عند الشيعة الجعفرية من التطرف والغلو في أهل البيت والقول بعصمة الأئمة وبغض الصحابة وسبهم ما هو معروف لكل أحد ، ومن أعظم

خبث القلوب أن يكون في قلب العبد غل لخيار المؤمنين وسادات أولياء الله بعد النبيين ،
ولهذا فإنك تجد بينهم وبين اليهود والنصارى تشابه في الغلو واتباع الهوى والجهل .

والشيعة الجعفرية تخالف أهل السنة في التوحيد ، لأن من أصول الجعفرية التوحيد
وسرّوا تحته القول بنفي الصفات وأن الله لا يرى في الآخرة وأن القرآن مخلوق .
كما أوضح ذلك شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله في كتابه منهاج السنة ، وغيره
من العلماء .

الموضع التاسع : تسمية مقام الإحسان وحدة شهود .

قال الكاتب في آخر صفحة ٤٨ وأول صفحة ٤٩ : « وهذا مقام الإحسان الذي
عبر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل عليه السلام : أن تعبد الله
كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك الحديث ولعل هذه هي وحدة الشهود الصحيحة
عند المسلمين » ا هـ .

قلت : وهذه التسمية خطأ لأن وحدة الشهود عند الصوفية أن يفنى العبد عما سوى
الله في الشهود حتى نفسه فلا يشاهد إلا الله ، فيغيب بالله عن غير الله في الشهود ،
أما مقام الإحسان في الشريعة الإسلامية فهو أن تعبد الله على المشاهدة ولا تفنى نفسك
ولا غيرك ، بل تشاهد ربك أنه المعبود وتشاهد نفسك أنك العبد .

الموضع العاشر : نسبة الفعل إلى الطبيعة .

قال الكاتب في ص ٦٦ وص ٦٧ « والإلهام يقع في النفس بلا دليل ولا استدلال
ولا إقناع ولا تقليد ، ويكون من فعل الطبيعة من الحي غير الناطق وبعض الناطقين
كنسج العنكبوت وبناء النمل وأخذ الصبي الثدي ومعرفة النفس أن الكل أكثر من
الجزء » ا هـ .

قلت : وهذا غلط فأحسن فإن الطبيعة لا تفعل شيئاً وإنما ذلك من الله فالإلهام
إنما يكون من الله كما قال تعالى : « وأوحى ربك إلى النحل » وقال : « وأوحينا إلى
أم موسى أن أرضعيه » ، والله هو الذي ألهم العنكبوت أن تنسج وألهم النمل أن يبني
وألهم الصبي أن يأخذ ثدي أمه ، وليست الطبيعة فإنها آله محضة لا شعور لها .

الموضع الحادى عشر : قصر أصول العقيدة على توحيد الربوبية والأسماء والصفات
قال الكاتب في ص ٧٣ سطر ١٦ ، ١٧ « فالأنبياء متفقون في أصول العقيدة وهو
توحيد الله في ذاته وفي صفاته وأفعاله أما الشرائع » هـ .

قلت : اقتصر الكاتب على توحيد الربوبية والأسماء والصفات جرياً وراء أهل
الكلام والنظر والتصوف فإن غايتهم إثبات الربوبية وعموم مشيئة الله وقدرته وخلقه
ويغفلون توحيد الألوهية والعبادة الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه كما أن
الكاتب لم يدخل في أصول العقيدة الإيمان بملائكة الله وكتبه ورسله واليوم الآخر
والقدر خيره وشره كما أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل
المشهور .

الموضع الثانى عشر : جعله نصوص الصفات مما فيه تشبيه وتجسيم .
قال الكاتب في ص ١٢٨ سطر ١ ، ٢ من أسفل الصفحة : « ومن هذا الأخير
ما جاء في التشبيه والتجسيم لقوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » « الرحمن على العرش
استوى » هـ .

قلت : ليس في هاتين الآيتين وأمثالهما من نصوص الصفات تشبيه ولا تجسيم
عند أهل الحق ، بل فيها إثبات صفة اليد وصفة الاستواء لله على ما يليق بجلاله وعظمته
من غير تكيف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل ، ومعنى الآيتين محكم لا متشابه ،
وليست نصوص الصفات من قبيل المتشابه كما ظنه الكاتب بل معناها معلوم وكيفيتها
مجهولة كما قال الإمام مالك رحمه الله : لما سئل عن الاستواء قال : الاستواء معلوم
والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة ، وهذا القول أيضاً مروى عن
ربيعة شيخ مالك وعن أم سلمة رضي الله عنها .

الموضع الثالث عشر : جعله قيام الساعة والأقسام في أوائل السورة ونصوص
الصفات من المتشابه الذي نهينا عن اتباعه .

قال الكاتب في ص ١٢٩ سطر ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، فإذا بقى الذهن عاجزاً عن
إدراك الدلالة نهائياً كما في الحروف المقطعة وقيام الساعة والأقسام في أوئل السور
وما يفيد التجسيم كان من المتشابه الذي نهينا عن تتبعه » ا هـ .

قلت : وهذا خطأ فإن نصوص قيام الساعة معلوم معناها وإن كان وقت قيامها لا يعلمه إلا الله ، وكذلك الأقسام في أوائل السور معلوم معناها كالإقسام بالشمس وبالضحى وبالعصر وبالكتاب المبين ، وكذلك نصوص الصفات لا تفيد التجسيم ولا التشبيه بل معناها واضح وكيفيتها هي التي لا يعلمها إلا الله .

٢ - مدح ابن عربي وتزكيته والدفاع عنه :

وذلك في مواضع من الكتاب :

الموضع الأول : قال الكاتب في ص ٦ سطر ١ - ١٠ « ولعل السبب في عدم وجود مختصين عندنا بدراسة شخصية ابن عربي يرجع إلى ما قد شاع بين الناس أن بعض العلماء حرموا النظر في كتبه واعتقدوا ولايته ، وهذه لعمرى فكرة خاطئة تناقض الظاهر فولي الله لا يصدر عنه ما يحرم النظر فيه من القول أو الفعل لا سيما إذا كان هذا القول تفسيراً لكتاب الله ، ثم إذا كان قد صدر من الصوفية في حالة غيبوبة وفقدان الوعي بعض الشطحات فقد تغفر لهم ، وقد يكون أن ما صدر عن ابن عربي ربما دس عليه فهو منه بريء ، هذا ما يجب بيانه وتوضيحه للناس ، ولا تهاب البحث في هذه الثروة الهائلة من القول لا سيما في العقيدة الإسلامية وفي كتاب الله العزيز » ا هـ .

أقول : وهذا دفاع واضح عن ابن عربي وإحسان للظن به ودعوة إلى دراسة شخصيته والتخصص فيها والحث على الأخذ من ثروته في العقيدة وفي تفسير كتاب الله وأن هذا يجب بيانه وتوضيحه للناس ، وهذا يتضمن الدعوة إلى عقيدة الاتحاد لأنها عقيدة ابن عربي كما سيأتي :

الموضع الثاني : قال الكاتب في ص ٥ سطر ٤ ، ٥ « ومن جملة ما دفعني إلى المضي فيه التعرف على شخصية محي الدين ابن عربي الذي أحرز هذه الشهرة في التاريخ شرقاً وغرباً » ا هـ .

وقال في آخر صفحة ٥ : « نعم من واجبتنا أن لا ننسى ابن عربي فهو وإن زهد في بلاده وهجرها فقد يكون ذلك لظروف خاصة به علينا أن نبحث عنها » ا هـ .

أقول : ولا يخفى ما في هذا الكلام من مدح ابن عربي في التعرف على شخصيته ، وإحرازه الشهرة ، وعدم نسيانه والبحث عن أسباب هجره لبلاده .

الموضع الثالث : قال الكاتب في ص ١٥٠ سطر ٦ وهو يترجم لابن عربي قال : فنشأ نشأة تقية ورعة نقية من جميع الشوائب » اه وقال في ص ٢٠٦ سطر ٤ ، ٣ « فابن عربي كما يظهر غيور على الشريعة » اه .

أقول : وفي هذا مدح لابن عربي وتزكية له في وصف نشأته بالتقى والورع والنقاء من جميع الشوائب ، ووصفه بالغيرة على الشريعة .

الموضع الرابع : قال الكاتب في ص ١٦٠ سطر ٢٠ ، ٢١ « وبالجمله فإننا ندرك من هذه القائمة مدى سعة ثقافته وبخاصة منها في الحديث وعلوم القرآن » اه . وقال في ص ٢٠٤ سطر ٦ - ١٠ : « ونحن نعلم أن ابن عربي ليس من الذين يختارون الأقوال المجردة من الأدلة ، وحتى إذا اختارها فإنه يبحث عن دليل لتأييدها ، نعرف ابن عربي أنه كان فقيهاً أولاً وكان يتطلع إلى درجة الاجتهاد ، يعطي الجانب الفقهي حقه ، وربما وجدناه يجتهد فيما لا نص فيه » اه .

وقال في ص ٢١١ سطر ١٥ ، ١٦ : « وقد وجدنا ابن عربي يفضل الشريعة على الحقيقة » اه .

وقال في ص ٢١٢ سطر ٨ : « هذه الاعترافات تفيدنا أن ابن عربي يعترف بالشريعة قبل الحقيقة » اه .

أقول : وفي هذا مدح لابن عربي في سعة ثقافته ولا سيما في الحديث وعلوم القرآن ، وأنه من الذين يأخذون بالدليل ، وأنه يتطلع إلى درجة الاجتهاد ويجتهد فيما لا نص فيه ، وأنه يعترف بالشريعة ويفضلها على الحقيقة ، كيف يتلاءم هذا الثناء مع قوله بوحدة الوجود ودعوته إليه ، وهل من يقول بوحدة الوجود يأخذ بالقرآن أو بالحديث أو بالدليل أو يعترف بالشريعة !!!

الموضع الخامس : قال الكاتب في ص ٤٩ سطر ٨ ، ٩ : « ووحدة ابن عربي المفهومة من كتبه لا يمكن حملها على وحدة الوجود ، ويمكن حملها على وحدة الشهود » اه .

أقول : هكذا يدافع الكاتب عن ابن عربي ويحمل وحدته على وحدة الشهود ، وهذا الدفاع غلط وخطأ فإن وحدة ابن عربي وحدة وجود لا وحدة شهود كما أوضح ذلك ابن القيم وشيخه شيخ الإسلام بن تيمية والحافظ بن حجر وغيرهم رحمهم الله ، قال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين ج ٣ ص ٥١٩ ط السنة المحمدية ١٣٧٥ هـ « أما الموحدون فهم يقولون : إن الرسل والأنبياء والملائكة والموحدين يوحدون الله حق توحيده الذي يقدرون عليه ، وأما الملحدون فيقولون : ما ثم غير في الحقيقة ، فالله - عندهم - هو الوجود المطلق الساري في الموجودات فهو الموحّد والموحّد ، وكل ما يقال فيه فهو عندهم حق وتوحيد كما قال عارف القوم ابن عربي :

سر حيث شئت فإن الله ثم وقل ما شئت فيه فإن الواسع الله

وقال أيضاً :

عقد الخلائق في الإله عقائدا وأنا اعتقدت جميع ما اعتقدوه

ومذهب القوم أن عباد الأوثان وعباد الصلبان وعباد النيران وعباد الكواكب ، كلهم موحدون ، فإنه ما عبد غير الله في كل معبود عندهم ، ومن خر للأحجار في البيد ومن عبد النار والصليب فهو موحّد عابد لله ، والشرك عندهم إثبات وجود قديم وحادث ، وخالق ومخلوق ، ورب وعبد ، ولهذا قال بعض عارفيهم وقد قيل له :

القرآن كله يبطل قولكم فقال : القرآن كله شرك والتوحيد هو ما نقوله « ١ هـ .

وقال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ج ٢ ص ١١٢ « فأما أصل ابن عربي فهو أن الوجود واحد ، وأن الوجود الواجب هو عين الوجود الممكن » ١ هـ .

وقال في ص ١٦٠ « فتدبر كلامه - يعني ابن عربي - كيف انتظم شيئين : إنكار وجود الخالق وإنكار خلقه لمخلوقاته » ١ هـ .

وقال في ص ٣٦٤ : « ما تضمنه كتاب نصوص الحكم وما شاكلة من الكلام فإنه كفر باطناً وظاهراً ، وباطنه أقبح من ظاهره ، وهذا يسمى مذهب أهل الوحدة وأهل الحلول وأهل الاتحاد » ١ هـ .

وقال الحافظ بن حجر رحمه الله في جواب له نقله عنه صاحب كتاب جلاء

العينين في محاكمة الأحمد بن ص ٨٥ دار الكتب العلمية قال : « وغالب هؤلاء الصوفية الذين مزجوا التصوف بالفلسفة ومنهم محي الدين بن عربي وشرف الدين بن الفارض ، وكلامهم في الاتحاد ظاهر ، ففي كلام ابن عربي في الفصوص من ذلك فضائح » ا هـ .

الموضع السادس : قال الكاتب في ص ١٤٨ سطر ١٣ - : « هكذا اختلفت أقوال الناس في ابن عربي وتشعبت آراؤهم هل حقاً هو رائد مذهب وحدة الوجود أم أن ذلك افتراء عليه وكذب ، ومهما يكن من قول فإن أقواله هذه التي تفرق بين الخلق والخالق وبين الرب والعبد ، وتوجب اتباع السنة في الأقوال والأفعال تجعلنا نعتقد أن التفسير المنسوب إليه هو عمل مدسوس عليه واستغلال لشهرته لترويج مذهب الباطنية الكفار ، لأن ابن عربي وإن فوضنا أنه صدرت عنه أشياء تخالف الدين فلا يلبث أن يرجع إلى الصواب » ا هـ .

أقول : لا شك أن ابن عربي هو رائد مذهب وحدة الوجود وعارفهم وقادتهم كما قاله الذهبي فيما نقله عنه الزركلي في الأعلام في ترجمة ابن عربي ج ٦ ص ٢٨١ ط الخامسة بيروت قال : « وهو كما يقول الذهبي قدوة القائلين بوحدة الوجود » ا هـ وكما سبق النقل عن ابن القيم في تسميته عارف القوم ، فمن العجب من الكاتب الدفاع عنه وإحسان الظن به والقول بأن أقواله توجب اتباع السنة في الأقوال والأفعال ، وأن أقواله تفرق بين الخلق والخالق والرب والعبد مع ما سبق نقله من شعره الذي يفيد القول بوحدة الوجود ، ومن كلام العلماء المحققين فيه .

٣ - التناقض في المعلومات التي يقرها :

وذلك في مواضع من الكتاب .

الموضع الأول : إثبات التفسير لابن عربي في مواضع ونفيه عنه في مواضع . فمن المواضع التي أثبت التفسير فيها لابن عربي قوله في ص ٦ سطر ١٣ « على أنه إذا كان العلماء قد تجاوزوا مع ابن عربي وغيره في الشطحات فنحن لا يمكن لنا أن نتجاوز عنه ولا عن غيره في تفسير كامل من أول سورة الفاتحة إلى » من اللجنة والناس » ، وهو يؤول كلام الله على غير المراد منه ونعتذر بأنها شطحات يحرم

النظر فيها مع اعتقاد ولايه كاتبه — إلى قوله — وقد يكون من أسباب عدم وجود مختصين في دراسات ابن عربي بالمغرب العربي صعوبة فهم كلامه وغموض مقصوده ، فرأى الناس أن لا فائدة في الاستغال بها لأن الرجل كان يقول ما لا يقبله العقل ولا النقل» ا هـ .

وقوله في ص ٥ سطر ٤ : « ومن جملة ما دفعني إلى المضيّ فيه التعرف على شخصية محي الدين ابن عربي الذي أحرز هذه الشهرة في التاريخ شرقاً وغرباً » ا هـ .

أقول : هذا جنزم من الكاتب بأن التفسير لابن عربي حيث بين أن من جملة ما دفعه إلى المضي في الكتابة عن التفسير المنسوب لابن عربي هو التعرف على شخصية ابن عربي ، ولا يمكن التعرف على شخصية أحد من غير كتبه ، فدل هذا على أنه يعتقد أن التفسير له .

ومن إثبات الكاتب التفسير لابي عربي قوله في ص ٤٤ سطر ١٥ : « ونجد هذا التعبير مستعملاً في تفسير ابن عربي » ا هـ .

أقول : وهذا صريح في إثبات التفسير لابن عربي .

ومن المواضع التي نفى التفسير فيها عن ابن عربي ما يأتي : —

(أ) قوله في ص ١٤٠ سطر ١ ، ٢ من أسفل الصفحة : « وصاحب هذا التأويل يردد تأويلين أو ثلاثة في مقام واحد ، وهذا مما يجعلنا نعتقد أن التفسير ليس لابن عربي » ا هـ .

(ب) قوله في ص ١٤٨ سطر ١٥ — ١٧ : « فإن أقواله هذه التي تفرق بين الخلق والخالق وبين الرب والعبد وتوجب اتباع السنة في الأقوال والأفعال تجعلنا نعتقد أن التفسير المنسوب إليه هو عمل مدسوس عليه » ا هـ .

(ج) قوله في ص ١٥٦ ٤ — ٦ : « لو كان التفسير المنسوب لابن عربي من هذا النوع الذي فيه كلمات ينبو السمع عنها لكان الأمر ، ولكن في الحقيقة انه كله ينبو السمع عنه من أوله إلى آخره » ا هـ .

(د) قوله في ص ٢٠٠ سطر ١ : « الغالب على الظن أن التفسير من عمل القاشاني » ا هـ .

(هـ) قوله في ص ٢٠٦ سطر ١ - ٣ من أسفل الصفحة : « فدعوى ابن عربي عريضة كاد أن يقول إنه يوحى إليه ، أما دعوة صاحب التأويل فإن الواقع يكذبه ، حيث أن هذا التفسير أو التأويل على الأصح في منتهى الدقة من حيث التأليف » ا هـ .

أقول : هكذا تناقض الكاتب في إثبات التفسير لابن عربي أحياناً ونفيه عنه أحياناً وكيف يستبعد الكاتب أن يكون التفسير لابن عربي ، وقد نقل في ص ١٥٤ أن ابن عربي نفسه عد من كتبه كتاب الجمع والتفصيل في أسرار معاني التنزيل ، ونقل منه في ص ١٥٨ سطر ٣ ، ٤ قوله : « وأما ما بأيدي الناس من كتبنا في طريق الحقائق كتاب التدبيرات الإلهية في إصلاح المملكة الإنسانية حذوت فيه حذو أرسطو في كتاب سر الأسرار الذي ألفه للإسكندر » ا هـ .

ونقل الكاتب أيضاً عن نور محمد مصصح الطبعة ١٢٩١ هـ أن التفسير موجود في ديارهم إلا أنه عزيز الوجود . قال في ص ٢٠٣ سطره « ليس لهذا التفسير سند صحيح ، وكل ما هناك أن المسمى نو محمد مصصح الطبعة سنة ١٢٩١ هـ يقول : إن هذا التفسير كان عزيز الوجود في ديارهم ، وهو وحده يتحمل هذه النسبة ، ومن الغريب أن يبقى هذا التفسير مخفياً غير معروف لمدة ستة قرون ونصف حتى يظهر في الهند بالذات » ا هـ .

أقول : لا مانع من اختفائه هذه المدة لقلة الرغبة فيه لما فيه من الإلحاد والزندقة وتقرير القول بوحدة الوجود ، وقد اعترف الكاتب بأن صاحب التفسير يجتمع مع ابن عربي في فكرة القول بوحدة الوجود ووحدة الأديان قال الكاتب في ص ٢١٠ سطر ٢ ، ٣ : « نعم قد يجتمع ابن عربي مع صاحب هذا التأويل في فكرة عامة كالقول بوحدة الوجود أو وحدة الأديان » ا هـ .

أقول : إذا كان ابن عربي يجتمع مع صاحب هذا التفسير فما المانع من أن يكون هذا التفسير له ، بل إنه له قطعاً كما أثبت ذلك الكاتب نفسه بما لا مجال فيه للشك في ص ١٦٦ من أن هذا التفسير طبع طبعة تمتاز بمقابلتها وضبطها على عدد من النسخ المخطوطة منها النسخة الخطية المكتوبة بخط المؤلف بالذات المحفوظة بالمجمع العلمي

العربي بدمشق والنسخة المطبوعة في الهند سنة ١٢٩١ هـ ١٨٧١ م ، قام بتصحيحها وضبطها وتبويبها والإشراف على إخراجها الأستاذ مصطفى غالب .

أبعد هذا يشكك الكاتب في نسبة التفسير لابن عربي ، إن هذا إلا دفاع سافر عن ابن عربي وميل إليه ، وتناقض مع نفسه في نفيه التفسير عنه .

الموضع الثاني : إثبات أن ابن عربي يقول بوحدة الوجود في مواضع ونفى ذلك عنه في مواضع .

فمن الأول التي أثبت فيها أن ابن عربي يقول بوحدة الوجود ما يأتي : -

(أ) قوله في ص ٣٨ سطر ٢ ، ٣ ، ٤ « وقال محيي الدين بن عربي بوحدة الوجود التي يقصد بها الصوفي أنه وصل إلى مقام قد انكشف له فيه وحدة الخلق والحق وشاهد الحقيقة المطلقة شاملة » ا هـ .

(ب) قوله في ص ١٥٩ سطر ١٤ : « هذا الكتاب يظهر من وصفه له أنه يقول فيه بمذهب وحدة الوجود » ا هـ يعني ابن عربي .

(ج) قوله في ص ٢١٠ سطر ٢ ، ٣ : « نعم قد يجتمع ابن عربي مع صاحب هذا التأويل في فكرة عامة كالقول بوحدة الوجود أو وحدة الأديان » ا هـ

ومن الثاني التي نفى فيها أن ابن عربي يقول بوحدة الوجود ما يأتي :

(أ) قوله في ص ٤٩ سطر ٨ ، ٩ : « ووحدة ابن عربي المفهومة من كتبه لا يمكن حملها على وحدة الوجود ، ويمكن حملها على وحدة الشهود » ا هـ

(ب) قوله في ص ٢١٢ سطر من أسفل : « وتعطينا أن ابن عربي ليس غارقاً في مذهب الوحدة » ا هـ .

(ج) قوله في ص ٢٩٧ سطر ١١ : « وقد استغلت الباطنية ما نسب لابن عربي من القول بوحدة الوجود فألفت هذا المؤلف » ا هـ .

أقول : يفهم من هذا النقل الأخير أن ابن عربي لم يقل بوحدة الوجود ، وإنما نسب ذلك إليه ، هكذا تناقض الكاتب في وصف ابن عربي بالقول بوحدة الوجود أحياناً ونفى ذلك عنه أحياناً .

الموضع الثالث : وصف ابن عربي بالتقى والورع والنقاء ثم نقض ذلك بأنه انتقل عن بيئة متمسكة بالشرعية لعدم قبولهم منه .

فمن الأول : قوله في ص ١٥٠ سطر ٦ : « فنشأة نشأة تقية ورعة نقية من جميع الشوائب » ا هـ .

ومن الثاني : قوله في ص ١٥١ سطر ١٠ - ١٣ : « غير أنه لما استكمل الحياة الروحية وجد نفسه في بيئة لا تقبل منه ما يمليه عليه الكشف والإلهام ، لما كان عليه أهل المغرب من التمسك بالشرعية ظاهراً وباطناً ، فاضطر إلى مغادرة المغرب قاصداً المشرق » ا هـ .

الموضع الرابع : إثبات أن أفكار الصوفية تسربت إلى المغرب ثم نقض ذلك بأن المغرب بقي بعيداً عن هذه الأفكار .

فمن الأول قوله في ص ٣٨ السطر الأخير : « وقد تسرب إلى المغرب بعض هذه الأفكار إلا أنها لم تنتشر فيه » ا هـ .

ومن الثاني قوله في ص ٣٩ : « فقد بقي المغرب بعيداً عن هذه الأفكار نوعاً ما » ا هـ .

٤ - نسبة ما ليس من الاسلام الى الاسلام ، وتحميلة ما لا يتحملة ، ورميه بما هو برىء منه :

وذلك في مواضع من الكتاب :

الموضع الأول : جعل تسامح الدين سبباً في إظهار الشعائر الدينية للطوائف المختلفة من الأمم المختلفة .

قال الكاتب في ص ١٣ سطر ١٦ - ٢٠ : « فالعرب أصبحوا خارج الجزيرة العربية قلة لأن المجتمع العباسي مثلاً كان فيه الترك والفرس والنبط والأرمن والحرکس والأكراد والبربر والرقيق وأهل الكتاب ، وغيرهم من الأمم ، وكان منهم من يعلن عن شعائره الدينية ، إذ وجدوا التسامح الديني شاملاً للجميع » ا هـ .

الموضع الثاني : جعل التسامح الإسلامي يعطي فرصة للتبشير بدين غير دين الإسلام .

قال الكاتب في ص ١٤ سطر ٥ ، ٦ : « فالتسامح الإسلامي أعطى الفرصة لليهود والنصارى وغيرهم للتبشير بدينهم المختلط بالفلسفة ، الفلسفة الإلحادية » ا هـ .

الموضع الثالث : جعل ردة الفرس عن الإسلام إلى دينهم السابق — بسبب انتشار المذهب الإسماعيلي — فهماً منهم للإسلام . قال الكاتب في ص ١٤ سطر ٩ — ١٣ « والمذهب الإسماعيلي الذي انتشر في العالم الإسلامي أخذ من الغنوصية واليهودية والنصرانية ، وقد مثل هذا المذهب وعمل على نشره رسائل لإخوان الصفا ، وفلسفة الفارابي ، حتى أصبح الفرس يفهمون الإسلام على ما كانوا يفهمون به دينهم السابق عليهم من الزرادشتية والمأنوية والمزدكية فاعتقدوا بتأليه الأئمة والملوك » ا هـ .

قلت : وهذا ردة منهم عن الإسلام وليس فهماً منهم للإسلام .

الموضع الرابع : جعل التسامح الديني سبباً في قول بعض المتفلسفة بدين واحد لجميع البشر .

قال الكاتب في ص ٣١ سطر ٢ ، ٣ : « ونظراً للتسامح الديني الذي ساد الأندلس في هذا الوقت ، فإنه وجد من هؤلاء المتفلسفة من قال بدين واحد لجميع البشر » ا هـ .

الموضع الخامس : تسمية المحكمين للشريعة المتبعين للكتاب والسنة بصوفية الإسلام قال الكاتب في ص ٤٠ سطر ١٢ ، ١٣ : « فنعني بالصوفية صوفية الإسلام الذين لم يخرجوا عن الكتاب والسنة النبوية وحكموا الشريعة في كل شيء ، فهؤلاء بحق صوفية الإسلام » ا هـ .

وقال في ص ٤١ سطر ٦ : « فهذا تعريف صوفي إسلامي ولا شك في ذلك » ا هـ .

وقال في ص ٤١ السطر الأخير : « فقامت الطائفة الصالحة من الصوفية المسلمين » ا هـ .

وقال في ص ٤٥ سطر ٤ : « ومن أهل السنة الصوفية الملتزمون بالسنة » ا هـ .

قلت : وهذه التسمية خطأ فإن الطائفة الصالحة من المسلمين هم أهل السنة والجماعة لا الصوفية ، وهم الفرقة الناجية ولما سئل عنهم النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هم

من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي ، وفي لفظ وهي الجماعة » ، ولم يقل هم الصوفية .

٥ - مدح المتكلمين وتعديلهم وتزليتهم :

قال الكاتب في ص ٢٣ سطر ٤ - ٦ : « فالتكلمون هم فلاسفة الإسلام ، أما غيرهم ففي نسبتهم إلى الإسلام تسامح ، لأن المتكلمين التزموا قواعد الشرع ودافعوا عنها » اهـ .

قلت : هكذا زكى الكاتب المتكلمين وجعلهم ملتزمين لقواعد الشرع ومدافعين عنها ، وهذا خطأ فإن العلماء والأئمة ذموا المتكلمين وعلم الكلام كثيراً .

فعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : العلم بالكلام هو الجهل ، والجهل بالكلام هو العلم ، وإذا صار الرجل رأساً في الكلام قيل زنديق أو رُمى بالزندقة » اهـ .

وعنه أيضاً أنه قال : من طلب العلم بالكلام تزندق ، ومن طلب المال بالكيماة أفلس ، ومن طلب غريب الحديث كذب » اهـ .

وقال الإمام الشافعي رحمه الله : حكيم في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ، ويطاف بهم في العشائر والقبائل ، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام » اهـ .

فكيف يصف الكاتب المتكلمين بالتزام قواعد الشرع والدفاع عنها والعلماء يصفونهم بترك الكتاب والسنة ، والجهل ، والزندقة لمن كان رأساً في علم الكلام .

٦ - اثبات مصطلحات صوفية ونسبتها الى الشرع :

ومن أمثلة ذلك .

(أ) إثبات الفناء وأنه الشرع ، كقوله في ص ١٩٢ في آخر الصفحة : « والفناء الحقيقي في الشرع أن يرى الموجودات دالة وعلامة على وجود الخالق » اهـ

(ب) إثبات أن للإسلام صوفية حقيقيين . كقوله في ص ٢٤٤ سطر ١٠ « وهذا مخالف لما عليه الأمة الإسلامية وصوفية الإسلام الحقيقيين » اهـ .

أقول : ليس هناك فناء حقيقي في الشرع وليس للإسلام صوفية حقيقيون كما ادعاه الكاتب .

(ج) إثبات وحدة شهود صحيحة عند المسلمين كقوله في ص ٤٩ سطر ١ :
« لعل هذه وحدة الشهود الصحيحة عند المسلمين » ا هـ .

أقول : ليس هناك وحدة عند المسلمين وإنما الوحدة عند الصوفية
ويقسمونها إلى قسمين وحدة شهود ووحدة وجود .

٧ - الطعن في بعض أئمة التفسير :

طعن الكاتب في إمامين من أئمة التفسير وهما الإمام ابن جرير الطبري والإمام
اسماعيل بن كثير بأن عندهما عدد وفير من الإسرائيليات اكتشف المسلمون الأوائل
بعضها وحذروا منها ، ولكن الكاتب لم يدافع عن الإمامين المفسرين ، والواقع أنهما
يذكران الأسانيد لكل قصة وقد يتكلمان بعد القصة بما يبين إبطالها أو إثباتها ، وبذلك
يكون الإمامان المفسران قد خرجا من العهدة والمسئولية ، وهذا أمر أغفله الكاتب ،
بل طعن فيهما ولم يبرئهما من هذا العيب ، وهما قد برثا منه بأحد الأمرين أو بمجموعهما
معاً ، أحدهما : ذكر السند للقصة ، ثانيهما : الكلام على القصة بعد ذكرها بما يدل
على إبطالها أو إثباتها إن كان لها أصل في الشرع .

قال الكاتب في ص ٨ سطر ١١ - ١٣ : « قد حلت هذه الأفاضل في تفسير
القرآن الكريم وسميت بالاسرائيليات ، وتجده عند الطبري وابن كثير عدداً وفيراً
فيها اكتشف بعضها المسلمون الأوائل وحذروا منها ، ثم ما زالت التفاسير تكثر » ا هـ

٨ - الطعن في بعض الأعلام البارزين في الفقه الاسلامي وفي الطب وفي الفلسفة :

طعن الكاتب في شخصية بارزة في الفقه الإسلامي وفي الطب وفي الفلسفة وهو
أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الحفيد صاحب كتاب بداية
المجتهد ونهاية المقتصد الذي أبان فيه عن مقدار معرفته بالشرعية في ذكره لأقوال
الصحابية ومن بعدهم من فقهاء الأمة مع مستند كل من الكتاب والسنة والقياس مع

الترجيح ، والطبيب الذي يفزع إلى فتياه في الطب كما يفزع إلى فتياه في الفقه مع الحظ الوافر من الآداب والحكمة طعن فيه الكاتب في مواضع من الكتاب .

(أ) طعن فيه بأنه ممن انساق وراء أفكار فلاسفة اليونان الذين يحكمون العقل ويقدمونه على الشرع ، فقال في ص ٢٣ سطر ٦ - ٩ : « أما غيرهم فقد انساقوا وراء تحكيم العقل وقدموه على الشرع منهم الفارابي وابن سينا والمعري في الشرق ، وابن ماجه وابن طفيل وابن رشد في المغرب ، فهؤلاء انساقوا وراء أفكار فلاسفة اليونان الذين يحكمون العقل » ا هـ .

(ب) طعن فيه بأنه اتهم بالزندقة والمروق عن الدين .

فقال في ص ٣٤ سطر ٢ - ٤ : « وابن رشد ممن اشتغلوا بكتب أرسطو وعمل على تلخيصها للأمر أبي يعقوب يوسف الموحيدي ، وقد اتهم هو وتلامذته من طرف الفقهاء بالزندقة والمروق عن الدين ، والحق أنه قد تاب ورجع إلى الله إن كان قد صدر منه شيء » ا هـ

وقال في الهامش تعليقا : هو أبو الوليد محمد بن رشد الحفيد تمييزاً له عن جده الفقيه .

(ج) طعن فيه بأنه حاول التوفيق بين الشريعة والفلسفة فنسب إلى الكفر .

فقال في ص ١٨٤ سطر ١٥ - ١٨ : « ولعل هذا ما عبر عنه ابن رشد بقول الأفلاك - إلى قوله - محاولا بهذا التوفيق بين الشريعة والفلسفة فنسب إلى الكفر » ا هـ .

أقول : هكذا طعن الكاتب في هذا العلم البارز من أعلام المسلمين بأنه اتهم بالزندقة والكفر وأنه يوفق بين الشريعة والفلسفة ويقدم العقل على الشرع ، وهذا يخالف ما ذكره العلماء والمحققون عنه كالعلامة ابن القيم فإنه ذكر في كتابه إغاثة اللهفان في الجزء الثاني ص ٢٥٤ ط الحلبي : أن ابن رشد مؤلف لأرسطو في كتابه مناهج الأدلة ، وأن أرسطو وشيعته هم الذين انفردوا بالقول بقدوم الأفلاك وأن هؤلاء فرقة شاذة من فرق الفلاسفة ، وأن الأساطين قبل أرسطو كانوا يقولون بحدوث العالم وإثبات الصانع ومبايئته للعالم ، وأنه فوق العالم وفوق السموات بذاته ، وأن أول

من عرف بالقول بقدوم هذا العالم هو أرسطو ، ثم نقل عنه أنه قال في كتابه مناهج الأدلة : « القول في الجهة : وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يشبونها حتى نفتها المعتزلة ، ثم تبعهم على نفيها متأخروا الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله — إلى أن قال — والشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء ، وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين ، وأن من السموات نزلت الكتب ، وإليها كان الإسراء بالنبي صلى الله عليه وسلم حتى قرب من سدره المنتهى ، وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله وملائكته في السماء كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك ، ثم ذكر تقرير ذلك بالمعقول ، وبين بطلان الشبهة التي لأجلها نفتها الجهمية ومن وافقهم — إلى أن قال في ص ٢٥٥ سطر ٣ : « فقد حكى لك هذا المطلع على مقالات القوم الذي هو أعرف بالفلسفة من ابن سينا وأضرابه : إجماع الحكماء على أن الله سبحانه في السماء فوق العالم » ١ هـ وقال في ص ٢٥٩ في آخر الصفحة : « وأبو الوليد بن رشد يحكي مذهب أرسطو غير ما حكاه ابن سينا ويغلطه في كثير من المراضع (١ هـ) .

أبعد هذا المقال إن ابن رشد يحكم العقل ويقدمه على الشرع وأنه ممن انساق وراء أفكار فلاسفة اليونان ، وأنه يحاول التوفيق بين الشريعة والفلسفة وأنه اتهم بالزندقة والمروق عن الدين ، ونسب إلى الكفر .

٩ - انكار بعض الأحاديث الثابتة وجعلها آثارا مسيحية وفكرة يهودية :

أنكر الكاتب حديثاً ثابتاً في صحيح مسلم لعدم فهمه لمعناه وظنه أنه يفيد التشبيه وأن أصله من اليهود ونقله عنهم النصارى .

قال الكاتب في ص ٢٨٨ سطر ٦ — ٨ : « ومن هذا التفكير وضعوا الأثر المسيحي الذي سموه حديثاً : « إن الله خلق آدم على صورته » أي صورة الإله لا على صورة آدم ، وهي فكرة يهودية نقلها عنهم النصارى فجعلوا المسيح إلهاً » ١ هـ .

أقول : هكذا جعل الكاتب هذا الحديث أثراً مسيحياً وأصله فكرة يهودية نقله النصارى عنهم فجعلوا المسيح إلهاً ، والواقع أن هذا الحديث ثابت في صحيح البخاري وفي صحيح مسلم ، أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان رقم الباب (أ) عن

أبي هريرة بلفظ « خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً » وأخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب ، باب النهي عن ضرب الوجه رقم ١١٥ تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي عن أبي هريرة بلفظ « إذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته » .

ومعنى الحديث ظاهر بحمد الله وليس فيه ما يفيد التشبيه أو يؤيد عقيدة النصراني أو يكون مستنداً لهم في جعل المسيح إلهاً كما توهمه الكاتب ، فإن الضمير في الحديث في قوله (صورته) يعود على الله ، والمعنى أن الله خلق آدم على صورته متصفاً بالصفات من العلم والحياة والسمع والبصر وغير ذلك ، ولا يقتضي ذلك التشبيه ، فإن صفات الله لا يشبهها شيء ، وقيل الضمير يعود إلى آدم والصواب الأول لما ورد في بعض طرق الحديث (على صورة الرحمن) أنظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١١ ص ٣ ط السلفية .

١٠ - تعريف بعض الأحاديث لفظاً ومعنى ليوافق ما يهواه الكاتب :

أورد الكاتب حديثاً وحرف لفظه ثم تأول معناه وحمله على معنى غير مراد من الحديث ليوافق ما يهواه الكاتب من تركية أهل المغرب .

قال الكاتب في ص ٣٩ في الهامش في أسفل الصفحة رقم ٥١ قال : « أنظر العيار للونشريسي ح ١١ ص ٢٣ . ١٥٨ تجد شهادة الإمام الطرطوشي بأن أهل المغرب المشار إليهم في الحديث الشريف :

« لا يزال أهل المغرب ظاهرين على الحق » لما هم عليه من التمسك بالسنة والجماعة » ا هـ .

أقول : هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة رقم ١٧٧ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي بلفظ (لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة) فحرف الكاتب الحديث لفظاً ومعنى .

أما لفظاً فإنه حرف لفظه (الغرب) وجعلها (المغرب) .

وأما معنى : فإن الكاتب حمل الحديث على تركية أهل المغرب وتعديلهم بقوله

لما هم عليه من التمسك بالسنة والجماعة ، وليس هذا هو المراد من الحديث كما أوضح ذلك العلماء في شرح الحديث ، قال النووي في شرح صحيح مسلم ج ١٣ ص ٦٨ . المطبعة المصرية ومكنتها : « قال علي بن المديني : المراد بأهل الغرب العرب ، والمراد بالغرب الدلو الكبير لاختصاصهم بها غالباً ، وقال آخرون المراد به الغرب من الأرض ، وقال معاذهم بالشام ، وجاء في حديث آخر هم بيت المقدس ، وقيل هم أهل الشام وما وراء ذلك ، قال القاضي : وقيل المراد بأهل الغرب . أهل الشدة والجلد ، وغرب كل شيء حده » ١ هـ .

١١ - عدم تخريج بعض الأحاديث التي يستدل بها الصوفية على علم الباطن :

يستدل الكاتب ببعض الأحاديث التي لم تثبت أسانيداً لها من طرق صحيحة والتي يستدل بها الصوفية على علم الباطن وعلم المكاشفة دون أن يخرجها ويبين حالها ومثال ذلك :

(أ) استدل في ص ١٦٢ بحديث : « إن من العلوم كهينة المكنون لا يعلمه إلا العالمون بالله » وقال في الهامش تعليقاً : أنظر كتاب الفناء ص ٣ أول رسائل ابن عربي .

وهذا الحديث أورده الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين ج ١ ص ٣٥ ط ١٣٥٦ هـ وقال فيه الذهبي : الحديث أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في الأربعين له . في التصوف من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف .

وقال فيه شيخ الإسلام بن تيمية في مجموع الفتاوى ج ١٣ ص ٢٥٩ - ٢٦٠ ، والحديث ليس بإسناده ثابتاً باتفاق أهل المعرفة ولم يرو في أمهات كتب الحديث المعتمدة فلا يحتاج إلى الكلام في تفسيره ١ هـ .

(ب) حديث : « إن لله أولياء ليسوا بأنبياء ولا شهداء يعيظهم الأنبياء والشهداء » ذكره في ص ٨٩ سطر ٧ ، ٨ وذكر أن هذا الحديث استشهد به متصوفة الشام الذين فضلوا الأولياء على الأنبياء بعد أن أثار متصوفة الإمامية بالكوفة مسألة المفاضلة بين الأنبياء والأولياء .

١٢ - الخطأ في نسبة بعض الآثار :

ومثال ذلك ذكر الكاتب في ص ١٧٢ في آخر الصفحة فقال : « وقد انطلق صاحب هذا التأويل مما يروونه من حديث : « ما نزل من القرآن آية إلا ولها ظهر وبطن » ويقول الإمام ابن تيمية في هذا إنه منقول عن علي بن أبي طالب موقوف عليه » ا هـ .

أقول : والذي ذكره شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ج ١٣ ص ٢٣٢ أنه مروى عن الحسن البصري موقوفاً أو مرسلاً بلفظ : « إن لكل آية ظهراً وبطناً وحداً ومطلعاً » ونص عبارة الشيخ هكذا ص ٢٣١ - ٢٣٢ : « أما الحديث المذكور فمن الأحاديث المختلفة التي لم يروها أحد من أهل العلم ولا يوجد في شيء من كتب الحديث ولكن يروى عن الحسن البصري أنه قال إن لكل آية ظهراً وبطناً وحداً ومطلعاً ، وقد شاع في كلام كثير من الناس علم الظاهر وعلم الباطن ، وأهل الظاهر وأهل الباطن ، ودخل في هذه العبارات حق وباطل » ا هـ .

١٣ - اقحام الكاتب نفسه في بحثه لموضوع لم يكن له المام به قبل :

اعترف الكاتب بأنه كتب في موضوع خطير ودقيق وأنه لم يطرقه أحد قبله ، وأنه قضى ثلاث سنوات تأمهاً بين المذاهب الفلسفية يدرس النظريات التي تظهر له بوارقها ، وأنه في أول الأمر يقضي الساعات الطوال في تقليب صفحات هذا التفسير فيجد الأمر معقلاً لشدة تغوره في التأويل لكنه لم يأس بل يعود فيكرر القراءة والتدبر والعناء حتى ليكاد يغمر عليه أحياناً فيترك المطالعة ويتقطع عنها عشرات الأيام وهو في حسرة وحزن ولكنه اقتحم هذا الباب حباً للبحث وخدمة للعلم ص ٢ وص ٣ .

أقول : هكذا اقتحم الكاتب هذا الموضوع وسلك مسلكاً وعرأ وأتعب نفسه بدون كبير فائدة ، وأي خدمة للعلم قدمها في بحثه سوى دفاعه عن ابن عربي وما لحقه من الأخطاء في العقيدة وغيرها ، وما فيه من الفوائد فهو قليل .

١٤ - مدح الكاتب لبحثه بأنه لم يسبق اليه وأنه الأول من نوعه :

قال الكاتب في ص ٢٠٠ سطر ٣ - ٦ : « لم نجد أحداً من العلماء تناول هذا التأويل بالتعليق أو التحليل أو التنبيه على أماكن الزيف والضلال فيه وكيفية

التحريف وطريقة الدس ، من هنا يكون عملنا الأول من نوعه لم نسبق إليه في اعتقادي » اهـ .

أقول : هكذا أثنى الكاتب على بحثه وأنه أتى بجديد لم يسبق إليه وأنه أتى بما لم تأت به الأوئل ، والذي ينبغي أن يكون تقويم البحث من غير الكاتب وأن يترك الحكم على بحثه بغيره ، وما في هذا التفسير من الزيف والضلال فإنه واضح لكل ذي فطرة سليمة وعقل مستقيم فضلاً عن صاحب المعتقد السليم فلا يحتاج إلى تنبيه على أماكنه وإنما الذي يحتاج إلى تنبيه ما فيه غموض أو خفاء .

ونسأل الله الاستقامة ولزوم الصراط المستقيم والثبات على دين الإسلام حتى نلقى ربنا عليه إنه على كل شيء قدير وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

الأستاذ المساعد

عبد العزيز بن عبد الله الراجحي

كلية أصول الدين - الدراسات العليا

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة